● أخبار قصيرة

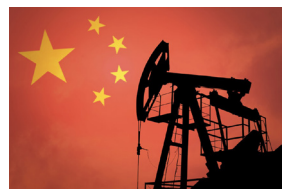

الصين تواجه العقوبات الأمريكية ضدّ إيران

أصدرت وزارة التجارة الصينية حكماً قانونياً يحظر أي اعتراف أو تنفيذ أو امتثال للعقوبات الأمريكية المفروضة على خمس شركات صينية، بحجة مشاركتها المزعومة في صفقات النفط الإيرانية.

وأعلنت وزارة التجارة الصينية أسماء هذه الشركات الخمس على النحو التالي: مصفاة «هنغلي للبتروكيماويات (دالیان)»، والمصافي المسماة «تي بات» والتي تشمل: مجموعة «جينتشينغ شاندونغ للبتروكيماويات»، ومجموعة «خبي شينهاي الكيميائية»، و«شوغوانغ لوكينغ للبتروكيماويات»، و«شاندونغ شينغشينغ الكيميائية».

وصرحت وزارة التجارة الصينية بأن العقوبات الأمريكية تنتهك القانون الدولي والمعايير الأساسية للعلاقات الدولية. وأضافت: يقرر أمر المنع هذا أنه لا يمكن لأمريكا الاعتراف بالعقوبات المفروضة على الشركات الصينية الخمس المذكورة، أو تنفيذها، أو الامتثال لها.

ناقلة نفط إيرانية عملاقة تكسر الحصار الأمريكي

شوهدت الناقلة العملاقة هوجي HUGE التابعة للشركة الوطنية الإيرانية لناقلات النفط NITC، المحملة بشحنة قيمتها ٢٢٠ مليون دولار، في طريقها إلى الشرق الأقصى بعد عبورها بنجاح حاجز المراقبة البحرية الأمريكية.

وتحمل الناقلة أكثر من ١/٩ مليون برميل من النفط الخام بقيمة تقارب ٢٢٠ مليون دولار. وتشير بيانات الملاحة إلى أن الناقلة، التي شوهدت آخر مرة بالقرب من سواحل سيريلانكا، واصلت مسارها عبر مضيق لومبوك في إندونيسيا باتجاه أرخبيل رياو، معتمدةً أساليب التخفي وإيقاف نظام التعرف الآلي AIS منذ ٢٠ مارس/آذار ٢٠٢٦.

ويُظهر استخدام طرق بديلة والعبور عبر مضيق لومبوك بدلاً من الطرق المزدحمة مدى تطور استراتيجيات الملاحة الإيرانية في إدارة سلسلة إمداد الطاقة وتحييد مراقبة البحرية الأمريكية.

وقد أثبتت هذه العملية الناجحة مرة أخرى قدرة ايران التشغيلية على ضمان أمن الشحنات الاستراتيجية المنقولة إلى الأسواق المستهدفة.

ارتفاع حجم التداول في البورصة بنسبة ١٧٪

اختتمت تداولات البورصة الإيرانية «فرابورس» في الأسبوع المنتهي في ١ مايو ٢٠٢٦، بتداول ٤٤ مليوناً و٦٢٨ ألف ورقة مالية من مختلف أنواع الأوراق المالية، بقيمة تقدر بنحو ٤٦٣ ألف مليار تومان، وذلك في ٢٠٦ آلاف نوبة تداول.

وكان السوق الوحيد النشط في غياب أسواق الأسهم، هو سوق الأدوات المالية الحديثة، الذي شهد زيادة في الحجم بنسبة ١٧٪، وزيادة في عدد مرات التداول بنسبة ٢٥٪، وانخفاضاً في قيمة المعاملات بنسبة ٢١٪.

وفي سوق الأدوات المالية الحديثة، تم تداول الصكوك المالية الإسلامية بواقع ٤ ملايين و٦٩٣ ألف ورقة مالية بقيمة ٣٩٣ ألف مليار تومان، وصناديق الاستثمار المتداولة ETF بواقع ٤٠ مليون وحدة بقيمة نحو ٧٠ ألف مليار تومان، وسندات تسهيلات الإسكان بواقع ٤ ملايين ورقة مالية بقيمة ٣١٦ مليار تومان.

أوراسيا في قلب الاستراتيجية التجارية الإيرانية خلال الأزمات؛

تعريف ١٠ مسارات تجارية بديلة لتأمين السلع الأساسية

الوفاق/ أعلن النائب عن تطوير الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية، أثناء حديثه عن أهمية توقيع الاتفاقيات التجارية في ظروف الطوارئ، عن البرنامج التنفيذي للمنظمة لتحديد ١٠ ممرات منفصلة لتأمين السلع الأساسية اللازمة للإنتاج، والغذاء، والدواء، والمعدات الطبية.

وقال أمير روشن بخش: إن التجارة الخارجية الإيرانية خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٥، لم تشهد تراجعًا ملحوظًا مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، رغم فرض ظروف الحرب، مضيفًا: أن التوترات السياسية تُعد دائمًا أحد أهم العوامل المؤثرة في التجارة، ولذلك كان من المتوقع أن تترك حرب الـ١٢ يومًا المفروضة تأثيرًا واضحًا على مسار التجارة؛ إلا أن الدراسات أظهرت أن التجارة، رغم تأثرها بهذا العامل، استطاعت الاستمرار في نشاطها.

مسارات آسيا الوسطى واتفاقية أوراسيا

وربط هذا المسؤول بين الاتجاهات التجارية والاتفاقيات التجارية، مضيفًا: أن اتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي برزت بشكل لافت. وتشير الإحصاءات إلى أن حجم التجارة مع هذا الاتحاد شهد نموًا بنسبة ١٨٪ في العام الماضي، ما يجعل ممراته التجارية بديلًا مناسبًا في ظروف الحرب. لذلك، يتم التركيز بشكل أكبر على مسارات آسيا الوسطى واتفاقية أوراسيا لتأمين احتياجات البلاد عبر هذه الطرق.

وتابع روشن بخش، مستعرضًا إحصاءات التجارة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي: أن صادرات إيران إلى هذا الاتحاد ارتفعت بنسبة ١٦٪، فيما زادت الواردات بنسبة ٢٠٪، وهو ما يعكس الاستفادة من القدرات الإقليمية. وأضاف: أن الدراسات الدقيقة لاحتياجات أسواق هذه المنطقة لم تكن مكتملة سابقًا، ولذلك قام خبراء منظمة تنمية التجارة بحصر احتياجات تلك الأسواق، ما أتاح تحديد سلع جديدة يمكن إدراجها ضمن سلة التجارة الإيرانية مع أوراسيا، رغم أنها لم تكن تُصدّر سابقًا إلى تلك الدول.

سوق أوراسيا جذاب لإيران

وصف نائب تطوير الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة الإيرانية سوق أوراسيا، بأنه سوق جذاب لإيران، موضحًا: أنه في نطاق التجارة العالمية تُعرف إيران غالبًا كمصدر للمواد الخام وشبه الخام، إلا أن أوراسيا تُعد من الأسواق المحدودة -إلى جانب العراق وأفغانستان- التي تصدّر إليها إيران سلعًا ذات قيمة مضافة أعلى.

وأشار إلى أن الإحصاءات تُظهر أن إيران تستورد من هذه الدول المواد الخام، بينما تصدّر إليها منتجات ذات قيمة مضافة مرتفعة، وهو ما يمكن اعتباره ميزة تجارية مهمة. كما أوضح: أن التجارة مع أوراسيا ممكنة عبر المسارات البرية والسككية والبحرية، مؤكدًا إمكانية تطوير العلاقات التجارية بين الجانبين، بحيث يمكن لإيران تأمين العديد من احتياجاتها الأساسية من هذه الدول، وفي المقابل تعزيز صادراتها غير النفطية لتوفير العملة الأجنبية اللازمة.

وشدد روشن بخش على ضرورة تحديد ممرات بديلة، موضحًا؛ أنه ينبغي رسم مسارات جديدة بديلة للممر الجنوبي الرئيسي. وأكد أنه تم تحديد ١٠ مسارات جديدة يمكن أن تحل محل الممرات الجنوبية، وأن هذه المسارات لن تكون مفيدة فقط خلال الحرب، بل ستسهم أيضًا بعد انتهائها في تقليل تكاليف التجارة وخفض مستوى المخاطر المرتبطة بها.

التجارة مع أوراسيا ممكنة عبر المسارات البرية والسككية والبحرية، كما ينبغي رسم مسارات جديدة بديلة للممر الجنوبي الرئيسي

المسار عبر باكستان يمكن أن يلعب دورًا مهمًا في مجالي الترانزيت وتأمين السلع الأساسية مثل الأرز واللحوم

تدفق التجارة لم يتوقف عند أي حدود خلال فترة الحرب، بل استمر عبر جميع الممرات

تشكيل لجنة طوارئ في ظروف الحرب

وأشار المسؤول إلى أن باكستان يمكن أن تكون أحد الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران، موضحًا: أن المسار عبر باكستان يبدو آمنًا، ويمكن أن يلعب دورًا مهمًا في مجالي الترانزيت وتأمين السلع الأساسية مثل الأرز واللحوم.

وأضاف: أن الأولويات الحالية تتمثل في السلع الأساسية، ومتطلبات الإنتاج، والغذاء، والدواء، والمعدات الطبية، مؤكدًا أن الخطة التنفيذية لمنظمة تنمية التجارة تقوم على تأمين هذه الاحتياجات عبر ١٠ ممرات منفصلة يمكن الوصول إليها.

كما أشار إلى تشكيل لجنة طوارئ خلال فترة الحرب، موضحًا أنه تم تحديد قائمة منظمة للقضايا التجارة في هذه الفترة، وكان من أبرز القرارات تقليل المركزية، حيث قامت الحكومة بتفويض صلاحيات الأجهزة المركزية في العاصمة إلى المحافظين، ما مكّنهم من تأمين احتياجات مناطقهم. وأسهم هذا الإجراء في عدم حدوث أي نقص في السلع الأساسية أو الوقود أو مستلزمات الإنتاج والصناعة في مختلف أنحاء البلاد.

وفي ختام حديثه، أشار نائب تطوير الأعمال الدولية في منظمة تنمية التجارة إلى تأثير القيود التصديرية الإيرانية على أسواق الدول المجاورة، مؤكدًا أن أي اضطراب في التجارة الإيرانية سينعكس على أسواق تلك الدول، مثل أفغانستان والعراق.

وأكد أن تدفق التجارة لم يتوقف عند أي حدود خلال فترة الحرب، بل استمر عبر جميع الممرات، معربًا عن الأمل في الاستفادة من الممرات الجديدة بعد انتهاء الحرب، وزيادة حجم التجارة عبر الحدود.

سفير إيران لدى «الفاو»:

إيران لن تستسلم لسلام تحت وطأة التهديد والحصار والعقوبات

صرّح سفير إيران ومندوبها الدائم لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» بأن إيران ترحب بأي مفاوضات تضمن احترام حقوق شعبها غير القابلة للتصرف وتمنع أي عدوان مستقبلي، لكنها تؤمن إيمانًا راسخًا بأنه لا يوجد بلد حر أو شعب حر في العالم يستسلم لسلام مُهين تحت وطأة التهديد والحصار والعقوبات.

وقال علي كياني راد، في كلمته خلال الدورة الاستثنائية الـ١٨٠ لمجلس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو»، أثناء تأبينه لذكرى ١٦٨ طفلة وطفلاً بريئاً من مدرسة «الشجرة الطيبة» في ميناب (جنوب إيران)، الذين استشهدوا جراء قصف صاروخي للعدوان الامريكي - الصهيوني، قائلاً: قبل البحث عن حل للحرب المفروضة مؤخراً على إيران وتأثيراتها على الأمن الغذائي في إيران والمنطقة والعالم، لا بد من الاهتمام بأسباب وعوامل هذا الاضطراب، لأن حل أي قضية أو مشكلة دون معالجة جذورها لن يمنع تكرار الأزمة في المستقبل.

وأضاف: إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية، انطلاقاً من فهمها العميق واحترامها لنظام الفاو وقواعدها ومبادئها، وتأكيدها على حيادها واستقلالها، لم تبادر قط إلى طرح أو نشر نقاشات سياسية في اجتماعات الفاو، ولن تفعل ذلك في المستقبل. ولهذا السبب، تعارض بشدة أي اتهامات أو إشارات إلى مسائل خارجة عن نطاق النظام الأساسي لمنظمة الأغذية والزراعة وواجباتها في التقرير الختامي لاجتماع مجلس الفاو هذا.

وتساءل عن القانون الدولي الذي تستند إليه الحرب المفروضة على إيران، وقال: إذا ساد قانون الغاب في العالم، حيث تسمح أي دولة لنفسها بمهاجمة دولة أخرى دون مراعاة القانون الدولي، وتشن حربًا تستهدف الحق في الحياة والأمن الغذائي، دون معاقبة المعتدين، فلن يبقى أي إنسان على قيد الحياة في المستقبل كي نسعى جاهدين لضمان أمنه الغذائي.

وصرح سفير إيران ومندوبها الدائم لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: بينما يُناقش الحق في الحصول على الغذاء، جعل بعض أعضاء الفاو هذا الموضوع محور هذه الدورة الاستثنائية للمجلس، فقد حُرم أطفال المدارس في ميناب بإيران، والمدنيون، من حقهم في الحياة والمعيشة خلال الحرب الأخيرة ضد إيران، مؤكداً أن مضيق هرمز كان مفتوحًا قبل العدوان على إيران، قائلاً: إن إيران تمارس الآن سيادتها التي تمتد لأكثر من ٥٠٠٠ عام على مضيق هرمز، وهي سيادة تنازلت عنها بسخاء حتى الآن. أدعو من ينكرون سيادة إيران على مضيق هرمز إلى إعادة النظر في القانون الدولي. وأضاف: بناءً على طلب الأمم المتحدة، سمحت إيران بمرور شحنات الأمن الغذائي بعد التنسيق معها؛ إلا أنه بعد وقف إطلاق النار، ونظرًا لعدم التزام إحدى الدول المعتدية، وهي الولايات المتحدة، ببنود وقف إطلاق النار وحصارها لمضيق هرمز، فقد تفاقم هذا الوضع.

أدعو مَن ينكرون سيادة إيران على مضيق هرمز لإعادة النظر في القانون الدولي

وصرح سفير إيران ومندوبها الدائم لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة: لطالما سعت إيران، بصفتها إحدى الدول المؤسسة والعضوة الأولى في الفاو، إلى اتخاذ خطوات بروح التفاعل والتعاون مع المنظمة لتحقيق أهدافها السامية، والمتمثلة في القضاء على الجوع وتعزيز الأمن الغذائي. وعلى الرغم من العقوبات الجائرة والحروب المفروضة والعداء غير المبرر من بعض أعضاء الفاو، وغيرها من المصاعب التي واجهتها إيران على مدى السنوات السبع والأربعين الماضية، إلا أنها لم تُقلّص تعاونها مع الفاو قط، مؤكداً على التعاون الشامل بين إيران ومنظمة الأغذية والزراعة «الفاو» من خلال المنصات الممتازة والقيمة التي توفرها هذه المنظمة المتخصصة، وقال: تؤمن إيران بالعمليات الدبلوماسية، ولم تكن ولن تكون أبدًا طرفًا بادئًا في أي حرب. ومع ذلك، سترد بحزم على أي عدوان على أراضيها وأي تهديد بتدمير حضارتها العريقة، وذلك في إطار حقها المشروع في الدفاع عن نفسها وفقًا للقانون الدولي.